مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

لواء فزان ودوره الاقتصادي في ولاية طرابلس الغرب 1835- 1911م
دراسة وثائقية

*أسماء جعفر [1]
[1]القسم: التاريخ، الكلية: الآداب، جامعة مصراته

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى كشف الغموض عن جانب مهم من تاريخ طرابلس الغرب في القرن التاسع عشر ألا وهو أهمية ودور لواء فزان فيها، حيث يُعد أحد ألوية الولاية المهمة والاستراتيجية، وأهم مراكزها التجارية الرئيسة جنوباً؛ ونظرًا لتلك الأهمية الجغرافية والتاريخية زاد اهتمام السلطات العثمانية به، حيث سعت بشتى الوسائل لتكون تبعيته ضرورة حتمية لسيادتها المباشرة.

ولتوضيح ذلك تم سرد المعلومات وتحليلها وفق ما تتطلبه الحاجة العلمية في محورين رئيسين تناول فيهما البحث أهمية الإقليم الاستراتيجية وما أنتجه من انعكاسات سياسية على أوضاع المنطقة، فضلًا عن إظهار دوره التجاري بربط مناطقه بشبكة اتصالات بريدية لتسهيل حركة التجارة والتخابر بينه وبين مركز الولاية، وذلك بالاعتماد على مصدر رئيس ومهم يتمثل في الوثائق غير المنشورة، لما لها من دور في إبراز معالم تاريخ المدن الليبية، والتي توضح أهمية لواء فزان ودوره المهم في هيمنة الدولة العثمانية على بوابة طرابلس الغرب الجنوبية، من أجل تنظيم حركة التجارة في الولاية، وهنا تكمن الأهمية العلمية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: البارة، فزان، الأقضية، الملح الصخري، المملحة.

The Fezzan District and its Economic Role in the Tripoli Province 1835-1911
A Documentary Study

*Asma Jaafar[1]
[1]Department: History, Faculty: Arts, Misrata University

Abstract:

This study aims to shed light on an important aspect of the history of Tripoli in the nineteenth century, namely the significance and role of the Fezzan District. It was one of the province's important and strategic districts and one of its main commercial centers in the south. Due to its geographical and historical importance, the Ottoman authorities took a keen interest in it, striving by all means to make its subordination an essential element of their direct rule.

To clarify this, the information was presented and analysed according to scientific requirements in two main sections. The research addressed the strategic importance of the region and its political repercussions on the area, as well as its commercial role in connecting its districts with a postal network to facilitate trade and communication between them and the provincial capital. This was achieved by relying on a primary and important source: unpublished documents. These documents play a significant

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني a.jafer@art.misuratau.edu.ly تاريخ استلام البحث 30 مارس2026
استلام رد المحكمين 6 مايو2026 تم قبوله 29 يونيو 2026 تاريخ النشر30 يونيو 2026

role in highlighting the history of Libyan cities and demonstrate the importance of the Fezzan district and its crucial role in the Ottoman Empire's control over the southern gateway to Tripoli, thereby regulating trade within the province. This is where the scientific significance of the study lies.
Keywords: al-Bara, Fezzan, districts, rock salt, salt flats.

المقدمة

الأحداث التاريخية تنوعت بوجود الدولة العثمانية في العصر الحديث وظهورها من جديد في ولاية طرابلس الغرب بما يُعرف بالحكم العثماني المباشر الثاني 1835– 1911م، والمتتبع لتاريخ الولاية في القرن التاسع عشر الميلادي يقف على دورها المهم في تاريخ الدولة العثمانية، ورسم سياستها الحديثة على وولاياتها في شمال أفريقيا، فقد كانت أهميتها الجغرافية والتاريخية ذات ارتباط وثيق وتنوع حضاري لهما؛ لذا تُعد الولاية إحدى الولايات الرئيسة بها؛ لذلك نركز هنا على جانب مهم من تاريخها في أحد ألويتها–فزان– تحديدًا التركيز على أهميته الاستراتيجية، لأنه يمثل بوابة طرابلس الغرب الجنوبية، وعلى دوره الاقتصادي الذي يُعد الركيزة الأساسية لنمو الدول وتطورها، ووسيلة مهمة لزيادة مدخول خزانة الدولة بمختلف نشاطاته، مما زادا من اهتمام السلطات العثمانية به وسعيها للهيمنة المباشرة عليه؛ وقد آثرنا التركيز على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ودورها في الجيوسياسي والاقتصادي للعثمانيين كما دونت في وثائقهم.

وتتجسد الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أن هذه المواضيع تهم الباحثين على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، حيث تمتع اللواء بأهمية استراتيجية للإدارة العثمانية، وقد تميز بنشاطه الاقتصادي داخل الولاية وخارجها؛ فشهد تطورًا ملحوظًا في تجارته في فترات زمنية متعاقبة، وهذا ما أوضحته الوثائق التي تُعد مصدرًا رئيسًا لهذه الدراسة ومهمًا في تسجيل ماضي هذه المناطق، بالإضافة إلى ذلك تسهم مثل هذه الدراسات في خدمة المجتمع لدعم التنمية المستدامة في مجالي التاريخ والاقتصاد، وتسهم في زيادة المعرفة العلمية وتطورها؛ وتبرز أهمية وتاريخ المُدن الليبية.

وتقوم الدراسة على فرضية مفادها أن إقليم فزان له دور في ازدهار ولاية طرابلس، وهي فرضية تحاول الدراسة إثباتها مجيبة في سؤال البحث: ما طبيعة الأهمية الاستراتيجية التي لعبها لواء فزان في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني؟ وما دوره وأثره في البنية الاقتصادية للولاية؟

وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي: توضيح أهمية لواء فزان الجغرافية والاستراتيجية التي تمتع بها، وتحليل سياسة السلطات العثمانية في إدارة ولاية طرابلس الغرب وانعكاسها عليه، نتيجة لازدهار نشاطه الاقتصادي في وسط أفريقيا.

ولتوضيح ذلك تم سرد تلك المُعطيات من خلال المنهج التاريخي الذي يقوم على سرد، وتحليل الظاهرة بطريقة وصفية واستقرائية لدراسة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للواء فزان ضمن إطار ولاية طرابلس الغرب، مع ربط الأحداث والوقائع بظروفها السياسية والجغرافية، ومن ثم فالإطار المكاني للدراسة: لواء فزان أحد ألوية طرابلس الغرب، والإطار الزماني: العهد العثماني الثاني 1835 –1911م.

الدراسات السابقة: عند الاطلاع على أبرز الدراسات التي تناولت تاريخ لواء فزان وخاصة الجانب الاستراتيجي والاقتصادي اتضح أن أغلبها في فترات لاحقة للدراسة الحالية، لكن تم إدراجه –وفق دراسات عامة– ضمن تاريخ ولاية طرابلس الغرب، ومن الدراسات الأكاديمية التي تناولت إحدى مناطق اللواء استفاد البحث منها في التعريف بمن يسيطر على اللواء في فترة هذه الدراسة، ودورهم السياسي والاجتماعي والديني مع السلطات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب، دراسة أحمد رجب فرج. 2021م. مدينة غات الليبية بين الأطماع الفرنسية والسيطرة العثمانية 1860–1900م. مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد20، العدد3، ودراستنا الحالية تعتمد بشكل مباشر على الوثائق غير المنشورة لإظهار

تاريخ لواء فزان من خلالها، وتم تقسيم الدراسة إلى محاور رئيسة: لواء فزان وأهميته الاستراتيجية، والدور الاقتصادي للواء فزان.

محاور الدراسة:

أولًا– لواء فزان وأهميته الاستراتيجية:

تكمن الأهمية الاستراتيجية للواء بما يتميز به من موقع جغرافي مهم يربط دول أفريقيا بتجارة قوافل رائجة مما جعله محطةً لها، وتحديدًا مع السوادن، استناداً لذلك حُدد موقع لواء فزان بأنه المنطقة الواقعة جنوب غرب ليبيا، تحدها جنوبًا تشاد والنيجر، وغربًا الجزائر، وشمالًا حتى الحمادة الحمراء، وغربًا الصحراء الليبية؛ وحدده الرائد عمر صبحي (Subhi، 2020، صفحة 43،45) بأن اللواء هو المنطقة التي تفصل طرابلس عن الصحراء الكبرى وتقع في جنوبها، ويتألف من سلسلة من الواحات، وتشكلت منه هضبتان إحداهما شمالية تُعرف باسم الحمادة، والأخرى جنوبية وتعرف باسم مرزق، وتُعد الأخيرة مركز لواء فزان، وكانت ذات أهمية عسكرية وتجارية، فهي طريق رئيس لعديد من القوافل القادمة من تمبكتو وبورنو وتونس والقاهرة والخارجة منها فضلاً عن مركز الولاية طرابلس.

ووفقاً لذلك سعت الإمبراطورية العثمانية إلى فرض هيمنتها عليه، وعلى ولايات شمال أفريقيا بنظام إداري مركزي– بيروقراطي– عُرف بقانون الولايات الذي بموجبه تُنظم الإدارة المحلية للولايات العثمانية، صدر في 7جمادي الآخر 1281هـ/ 7نوفمبر 1864م، ووفقًا لذلك نص الدستور العثماني (الدستور، د.ت، الصفحات 297–382مج1) في بيان إدارة أقسام الولايات على أن: "تنقسم الولايات إلى ألوية والألوية إلى قضاوات والقضاوات إلى نواحي" وحُددت شروط لمن يتم تعيينهم لإدارتها، وتأكيدًا لذلك تم إدراج خريطة في الملاحق تبين التقسيمات الإدارية للواء فزان وأهم مناطقه، وقبائله، فضلًا عن طرق تجارته(HRT.00662) .

وانطلاقاً من ذلك وضَّح النظام الجديد كيفية تقسيم اللواء ومهامه: "*كل دائرة مع السناجق الذي توجد به الإدارة المركزية سوية تقسم إلى ألوية في كل سنجاق منها تكون إدارة متصرفة واحدة والمدينة التي هي رأس لواء تكون مقرًا؛ كل سنجاق يقسم إلى قضاوات متعددة كل قضاء منها قائمقامية واحدة والقصبة الرئيسة لكل قضاء تكون مقرًا للقائم مقام؛ كل قضاء يقسم إلى قرى وتكون في كل قرية إدارة بلدية...، تدار إلحاقًا إلى قضاء آخر وتعتبر نواحي*"، ونصّ الدستور في قانون إدارة أمور الألوية على أن السنجق –اللواء– يستلم إدارته حاكم عثماني تتولى تعيينه وعزله السلطات العثمانية، (الدستور، د.ت، صفحة 386، 408 مج1).

والسناجق تُطبق عليها جميع القوانين والأوامر العثمانية، واستنادًا لهذا تنقسم ولاية طرابلس إلى أربع سناجق–ألوية– مهمة وهي: طرابلس، الخمس، الجبل الغربي، فزان، وتنقسم بدورها إلى أقضية ونواحٍ، بذلك يكون المتصرف على رأس المتصرفية، والقائم مقام على القضاء، ورئيس الناحية يسمى مُديرًا (كاكيا، 1946، صفحة 87).

ويتضح جلياً مما سبق أهمية التقسيمات الإدارية التي اتبعتها السلطات العثمانية لإحكام سيطرتها المباشرة على منافذ ولاية طرابلس الغرب، وعليه تتجلى أهمية الاستراتيجية للواء فزان في العهد العثماني الثاني، وهو كما ذُكر في (سالنامة، 1301، الصفحات 157–158): يتكون من سبعة أقضية وهي: (الحفرة الشرقية، سبها، سوكنة، الشاطي، غات، ازقر، رشادة)؛ وقسّمت تلك الأقضية إلى ست نواحي: (الوادي الشرقي، الوادي الغربي، وادي عتبه، القطرون، هون، زلة)، فضلاً عن وجود قطعتي أرض واسعتين تعرفان باسم (كاورا، بروكو).

ثانيًا– الدور الاقتصادي للواء فزان:

كان إقليم فزان الفترة 1860– 1900م تحت سيطرة مشائخه وزعماء قبائله، مما دفع فرنسا بعد احتلالها للجزائر إلى كسب ود تلك القبائل، وفي الوقت ذاته كانت الدولة العثمانية تسعى إلى فرض سيطرتها على المنطقة، للحد من النشاط الفرنسي ومحاولته السيطرة على طرق القوافل الصحراوية، وكان لوجود الحركة السنوسية في الجنوب الليبي الدور الفعال في ضرورة تقوية علاقتهم مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة، ولأجل ربط الأقاليم الليبية في طرابلس الغرب مع بعضها وجعل علاقاتها السياسية أقوى (فرج، 2021، الصفحات 85–86)؛ (خليفة، 2022م، صفحة 144).

وفيما يأتي نُبرز موارد السنجق –اللواء– الاقتصادية التي تمتع بها في فترة الدراسة والتي زادت من أهميته السياسية للقبائل المسيطرة عليه، ودور الإمبراطورية العثمانية للاستحواذ عليه وعلى تجارته، خاصة أنه يتحكم في المنافذ التجارية الجنوبية للولاية.

نشير إلى أن ما وصفته (سالنامة، 1301، الصفحات 158–160) بأنه أقضية اللواء –التي تم ذكرها سابقاً– اعتمدت في نشاطها الاقتصادي على إحدى ركائزه الأساسية–الزراعة– فكان إنتاجه الزراعي ذا دور بارز في الولاية، فبعض منتجاته يتم تصديرها داخل الولاية وخارجها، وأوضحت السلنامة أهم تلك المنتجات الزراعية التي تتوفر فيها بما لا يُعد ولا يُحصى أهمها: أشجار النخيل وهي من الأشجار الأكثر انتشاراً وكثافة في المنطقة، وغيرها من الأشجار المثمرة مثل: العنب، والدراق، والتين، والتفاح، فضلاً على توفر آبار للمياه العذبة عمقها من ذراع واحد إلا ثلاثة اذرع أو أربعة.

وقد تميزت ناحية غات بمياه جارية وعيون كثيرة، وتتوفر بها أشجار الليمون والبرتقال، أما قضاء أزقر(التوارق) فيوجد به معادن كثيرة، وأشجار مثمرة، وتميزت بعض أوديته بأشجار الزيتون والسرو، وبه جبلاً يُعرف بجبل الجنون، ارتفاعه خمسمائة ذراع تقريبًا، وفي ذيله طريق، وبعض الأقضية الأخرى تميزت بتوفر الثروة الحيوانية وخاصة الإبل.

ومما سبق يتضح لنا بأن أهمية اللواء التجارية في الولاية، فقد كان ذا أهمية إدارية بالغة، له دور تاريخي مهم في نشاط حركة التجارة وخاصة تجارة القوافل، لما يتمتع به من موقع جغرافي مهم يربط بين طرابلس وبورنو وبين تمبكتو والقاهرة والطرق المؤدية إليها، وربط طرق القوافل مع ألوية الولاية وأقضيتها وأهمها الأقضية المطلة على الطريق الساحلي مثل قضاء مصراته وموقعه الاستراتيجي الذي بدوره ربط طرق القوافل عبر الصحراء، للتبادل التجاري بين طرابلس وفزان، ويتجه إلى مناطق الجوار –القيروان، وقابس، وصفاقس، والجزائر، والمغرب– وهذا الطريق تلتقي به القوافل وخاصة قوافل الحجاج (جعفر، 2008، الصفحات 67–68).

ويتضح لنا دور الإدارة العثمانية الكبير في تنظيم حركة التجارة داخل الولاية وألويتها، ولاسيما في حركة الاستيراد والتصدير مع الدول الأخرى، حيث أسست شركة تحت اسم الشركة العثمانية للتجارة والنقل البحري، كان يوجد بها مجلس للتجارة، يقوم بتنظيم التجارة داخلياً وخارجياً، ويتألف المجلس من رئيس، وباشا كاتب، كاتب ثانٍ، عضوين دائمين، وأربعة أعضاء مؤقتين، اثنان منهم أتباع الدولة العثمانية، واثنان من أتباع الدول الأجنبية((الأحول، 1988، صفحة 95)؛ فضلاً عن إصدارها قوانين ولوائح عديدة من أجل تنظيمها (ملف التجارة، صفحة وثيقة 175)، التي صدرت ضمن الدستور العثماني خلال القرن التاسع عشر وفق التنظيمات العثمانية، ومن تلك القوانين وهو قانون تنظيم الملح الذي يهمنا في هذه الدراسة لورود عدة وثائق توضح أهمية هذا المعدن في المنطقة وما جاورها: حيث ورد في الدستور العثماني (الدستور، د.ت، الصفحات مج2 610–631). أن ورود الملح من الدول الأجنبية تم وضعه تحت الممنوع وعدم إدخاله إلى الممالك العثمانية، وذلك بمقتضى أحكام المعاهدات التجارية، التي تجددت مع الدول الصديقة، فصارت عموم الملاحات وكل أنواع معادن الملح والآبار التي ينتج منها الملح في ممالك الدولة العلية تحت الضبط والانحصار

اعتبارًا من مارت 1870م وتدار تحت إدارة أمانة الرسومات الجليلة، ووضعت تعليمات تبين الوظائف وسائر الحركات المقتضاة للمدراء والمأمورين الذين يتعينون لها، وتضمن القانون من 32 مادة، وخصصت المادة الثانية عشرة لولاية طرابلس الغرب، وبنغازي، وفزان وحدد فيها: الملح الذي يتحصل من كل ملاحة معدن وبئر ويُباع لطالبيه في مخرجه يعني من أنابر الملاحات والمعادن والآبار التي يتحصل منها، ولا يُباع بعد الآن بالكيل بل يُباع بالأوقية وكل أوقة بعشرين بارة: ويقصد بالبارة: الاسم العام للنقد والدراهم، هي نقد معدني ضرب في عهد السلطان مراد الرابع1612-1640م، وكان القرش الواحد يساوي أربعين بارة، ووزنه اثنا عشر قيراطًا من الفضة، وكانت على فئتين الأولى: عشرين بارة، والثانية: عشر بارات، لهذا يُعد استخراج الملح الصخري من أهم موردها (صابان، 2000، صفحة 51).

واستناداً لما سبق نضع للقارئ مجموعة من الوثائق غير المنشورة الخاصة بهذه الفترة، التي وجب أن نوضح فيها مدى أهمية اللواء، وهذا ذكرته الوثائق (B.O.A.A.MKT.MHM.564/76-1) ذات التسلسل الإداري لأهمية المناطق الوسطي والجنوبية بولاية طرابلس الغرب والتي حُثَّ فيها والي طرابلس محمود نديم باشا الذي تولى الولاية في(1860-1868م) على ضرورة التحقق من وجود معدن، وقد تميزت مناطق ولاية طرابلس الغرب بوجود أنواع عدة من المعادن منها: الكبريت، والملح، والحديد، والفحم، لكن يعد أهمها الملح الحجري الذي يتوفر بكثرة فيها، لذا سعت السلطات العثمانية على ضرورة استخراجه واحتكاره، وتوجد ممالح كبيرة وصغيرة يتجاوز عددها أربعين مملحة، وأشهرها سبع ممالح أهمها: أم التين: رأس التين في درنة، وعمال التين في مصراته، وذكرت في سالنامة ولاية طرابلس الغرب باسم (أم اللوك)، في حين أن أهم ملاَّحات الساحل الليبي أيضًا: سيدي حسين في بنغازي، وملاحة في طرابلس وعمال الفرّش في زوارة (كاكيا، 1946، صفحة 177)؛ (سالنامة ولايت طرابلس غرب1305هـ، الصفحات 109- 110).

الملح الصخري في قضاء مصراته، ولواء فزان الذي به أكبر مملحة، وإحدى تلك الوثائق مُرسلة من أمانة الجمارك: وهذه الأخيرة كانت حتى عام 1860م تُعرف بشؤون الجمارك تحت إدارة جمرك الأمتعة بإستانبول، وبعد هذا العام ومع متطلبات الإتفاقيات التجارية الجديدة التي عُقدت مع الدول الأجنبية غُيرت إلى أمانة الرسومات، وفتحت إدارات لها في مراكز الولايات، وتعيين ناظر-مدير- لها، وبعد إعلان التنظيمات تغيّر اسمها من الأمانة إلى المديرية فعُرفت بـ (المديرية العمومية للرسومات) . (صالح، 2016، صفحة 655، مج2)، وتلك الوثيقة تضمنت مدى أهمية ضبط وإدارة المملحات حتى يتم الحصول على واردات كبيرة للحكومة وبأقل تكاليف.

ووثيقة (A.MKT.MHM.243/78-3) المؤرخة في 14 ذي القعدة 1278/ 13 مايو 1862م توضح وجود ذاك المعدن -الملح الصخري- إرسال عينة منه، وتكاليف تكسير كل مئة قية (أوقية) من هذا المعدن وإمكانية تحميلها في السفن، والأسباب والوسائل التي تمكن الحكومة من ضبط وإدارة المملحة الكبيرة بلواء فزان الكائنة داخل الأيالة المذكورة، والتحقيق حول مقدار المصاريف اللازمة لهذه المملحة والتي كانت تبلغ أربع أو خمس باستثناء أجرة نقله بالسفينة والإيرادات التي يمكن الحصول عليها كل سنة، وأكدت الوثيقة على أن المعدن المذكور ضخم وذو إنتاج كبير، ويحتاج إلى تحديد وسائل ضبطه وفق الإدارة العثمانية العلية، وبعد عرض وبيان النتيجة بالبريد إلى مقام السدة العلية، عن مملحة فزان، اتضح أن محصول هذه المملحة كبير جدًا، وأسباب ووسائل ضبطها وإدارتها ممكنة بعون الله تعالى، وأرباحها بديهية مهما كانت المصاريف. هذه المملحة ليست ضمن دائرة لواء فزان التي هي من ممالك الدولة العلية، فهي بداخل الأراضي غير المضبوطة التي لا تزال ملكيتها مجهولة، ومن ثم يبدو أننا نحتاج أولًا إلى قرار سياسي حول ملكيتها ثم التفكير في ضبطها وإدارتها، وسنعمل بأمر وإرادة مقام الصدارة العالي في جميع الأحوال، والأمر لحضرة من له الأمر. 15 ذي الحجة 1278/ 13 يونيو 1862م والي طرابلس الغرب محمود نديم.

وعليه فإن الوثيقة التالية ذات الرقم ثلاثة وثمانين وأربعة وثمانين وتاريخ الخامس عشر من ذي الحجة جوابًا على الإشعار المتعلق بمعدن –الملح الصخري– الذي تم ذكره في المناطق السابقة، وضرورة ضمها للإدارة العثمانية، وفيما يأتي نصها:

"ونظرًا إلى ضخامة المملحة المذكورة وإلى شدة حاجة الناس في كثير من المناطق إلى هذا الملح، وعدم كون محلها تحت تصرف أحد، فإن ما يؤخذ على كل حمولة ملح برضاهم يصل سنويًا إلى حوالي خمس عشرة ألف كيسة، فقد كانت الكيسة الواحدة تساوي خمسين ألف قرش (صابان، 2000، صفحة 195)، كما إن غات نفسها هي ممر وسكن تجار إفريقيا، ومن ثم فإن الاهتمام بهذا الموضوع ستكون له فوائد كثيرة للدولة في الحال والاستقبال، كما إن الأهالي بشكل عام هم من المسلمين ويرغبون بتابعية الخلافة العظمى، بالإضافة إلى إمكانية تأليف القلوب بواسطة قائم مقام فزان ووجوهها وزيادة حبهم للعمل والإنتاج، والوعد بتخصيص رواتب لبعض المتخيرين من المشايخ، ومنح خلع وعطايا لمن يلزم منهم، وفي حال سوق مقدار من العساكر وإنشاء مقر لهم هناك يكون ضبط المملحة المذكورة سهلاً فبُعد الموقع من سائر الجهات وقربها والتصاقها بالممالك السلطانية يسهل الأمر من الناحية السياسية على نحو ما ذكره البعض من أصحاب الخبرة، ولدى بحث المسألة لجنة الوكلاء الخاصة تبين من التفاصيل المحررة أن ضبط المملحة المذكورة وإدارتها سيعود بالفوائد الكثيرة للدولة فينبغي والحالة هذه اتخاذ الأسباب والوسائل اللازمة، ولكن بعد التأكد مما سيذكره أصحاب الخبرة من التدابير اللازم اتخاذها، ليصار بعد ذلك إلى اتخاذ هذه الأسباب والوسائل، وعليه نأمل منكم إجراء دراسة مستفيضة للموضوع إرسال ملاحظاتكم البهية بالسرعة المكنة" (B.O.A. A.MKT.MHM.243/78–6).

فكان جواب والي طرابلس الغرب محمود نديم الآتي: "إلى مقام الصدارة العالي معروض العبد الداعي تلقينا أمر مقام الوكالة العالي المؤرخ في 12 ذي القعدة 1278 /11مايو 1862م بقراءة التعليمات التي أعدها مجلس الرسوم حول الإدارة الحصرية للممالح والمعادن ومناجم الملح في الممالك السلطانية المحروسة كافة وأرسلت ثلاث نسخ مطبوعة منها، في المجلس علنًا واستنساخ المواد التي يجب على الحكومة المحلية تنفيذها من بين المواد المدرجة في هذه التعليمات، وإعلانها لمن يلزم من المأمورين، والحرص على تنفيذ الأحكام المدرجة فيها بدقة، وطبقًا لأمر مقام الصدارة العالي قرأت التعليمات المذكورة في المجلس علنًا، واستخرجت نسخة من كل مادة وأرسلت إلى الملزم من المأمورين، وأُفهم محتواها لعامة الناس. وقد بادرت إلى كتابة هذا الجواب مع بيان أنني سألتزم بالأحكام المدرجة فيها بدقة والأمر لحضرة ولي الأمر.15 ذي الحجة 1278/ 13 يونيو 1862م العبد والي طرابلس الغرب محمود نديم".

ووفقًا لذلك في هذه المرحلة يجب ضم لواء فزان إلى الممالك العثمانية في ولاية طرابلس الغرب، والوثائق الآتية توضح ذلك: "مذكرة مقدمة من المجلس العالي إلى نظارة الخارجية الجليلة بتاريخ 23 ربيع الأول 1279/ 18 سبتمبر 1862م. مذكرة أمانة الجمارك الجليلة ورسالة حضرة الباشا والي طرابلس الغرب الذي سبق ذكره، مرفقة بثلاث رسائل بطلب بيان الرأي حول ضبط وإدارة المملحة الكائنة قرب لواء فزان وفقًا لأصول الحصر الجديدة تشير تفصيلات الرسائل المذكورة بأن هذه المملحة كبيرة جدًا لكنها ليست بداخل اللواء المذكور التابع للدولة العلية، فهي بداخل أراض غير مضبوطة وملكيتها مجهولة، لذلك ينبغي اتخاذ قرار حول مسألة ملكيتها من الجهة السياسية ذات العلاقة وضبطها وإدارتها بعد ذلك، وسيصار إلى إجراء المقتضى وفقًا لإرادتكم العلية، إذ إنها من المسائل التي تحتاج إلى قرار من الدولة(B.O.A. A.MKT.MHM.243/78–2).

يتضح لنا أن معظم هذه الوثائق كانت في عهد الوالي محمود نديم باشا الذي تميز بعدم حدوث ثورات ضد الحكم العثماني، واستمر حكمه ست سنوات وثلاثة أشهر (الزاوي، 1970، صفحة 258)، وفيما يلي نص إحدى الوثائق التي تشرح أهمية وموقع لواء فزان وضرورة ضمها ومواردها للممتلكات الإدارة العثمانية:

"الباب العالي دائرة الأمور الداخلية إلى رئاسة لجنة المهاجرين الجليلة رقم 32، دولة سيدي: أرسلنا لفا للتفضل بإطّلاع دولتكم الرسالة الواردة من دولة الباشا والي طرابلس الغرب مع الأوراق المرفقة حول رأيه في ضبط، وإدارة المملحة الكائنة بجهات لواء فزان وفقًا للأصول الحصرية الجديدة، ونظرًا إلى أنه سبق وأن كانت لكم بعض التصورات حول هذا الموضوع قبل انفصالكم عن طرابلس الغرب، فإننا نأمل بعد الاطلاع على ما جاء في الأوراق المرفقة بيان المعلومات المتحصلة محليًا حول هذا الموضوع وإعادة الأوراق المرفقة إلينا. وللبيان حرر في 27 ربيع الأول 1279و 9 أيلول 1278/ 22 سبتمبر 1862م: معروض الداعي تقع لواء فزان إلى جنوب طرابلس، وتقع غات إلى الجنوب من فزان، كما تقع المملحة المذكورة إلى الجانب الشرقي من غات وبداخل قبيلة الطوارق، ونظرًا لبعد المسافة ليس بينها وبين سائر الحكومة أية صلة أو علاقة، وتقول إحدى الروايات أنها كانت في أزمنة تابعة لحكومة فزان، أثر تأليف القلوب التي أجريت بموجب التعليمات السنية في غات وما حولها، واسترداد الأسرى الذي غصبهم بغاة سرت أبدى أهالي غات والطوارق شكرهم وامتنانهم، وسبق أن طلبوا فرمانًا عاليًا وأعدادًا من العساكر ولواء من قبيل إعلان تابعيتهم للدولة العلية وطاعتها، كي لا يتعرضوا لتدخل آخرين في أي وقت من الأوقات، ولكن نظرًا لعدم وجود مساغ للتعليمات السنية المذكورة إلى هذه الدرجة، فقد تمكنا من إيصالهم إلى قناعات مناسبة في تأليف قلوبهم، من هناك قمنا بالتحري في موقع المملحة المذكورة وحالها فاتضح أنها في صحراء خالية ، وتبين لنا أن ذلك يتحقق بسوق مقدار من العساكر وإنشاء قاعدة هناك وتخصيص رواتب لمن يلزم من مشايخ الطوارق وإلباسهم الخلع. بينما لم تتوافق مسألة إرسال العساكر مع أحكام التعليمات المذكورة، فكان إجراء اللازم قيد الاستئذان. ونظرًا إلى ضخامة المملحة المذكورة وإلى شدة حاجة الناس في كثير من المناطق إلى هذا الملح، وعدم وجود محلها تحت تصرف أحد، فإن ما يؤخذ عن كل حمولة ملح برضاهم يصل سنويًا إلى حوالي خمس عشرة ألف كيسة، كما إن غات نفسها هي ممر تجار إفريقيا وسكنهم ومن ثم فإن الاهتمام بهذا الموضوع ستكون له فوائد كثيرة للدولة في الحال والاستقبال، كما إن الأهالي بشكل عام هم من المسلمين ويميلون إلى السلطنة السنية، بالإضافة إلى إمكانية تأليف القلوب من قبل دولة الباشا والي طرابلس الذي تم ذكره سابقًا بواسطة قائمقام فزان ووجوهها وزيادة حبهم للعمل والإنتاج، والوعد بتخصيص رواتب لبعض المتخيرين من المشايخ، ومنح خلع وعطايا لمن يلزم منهم، وفي حال سوق مقدار من العساكر وإنشاء مقر لهم هناك يكون ضبط المملحة المذكورة سهلاً، فبُعد الموقع عن سائر الجهات وقربها والتصاقها بالممالك السلطانية يسهل الأمر من الناحية السياسية على نحو ما ذكره بعض أصحاب الخبرة. وإجراء مقتضى ما ذكر منوط برأيكم الرزين، والأمر لحضرة ولي الأمر 6 ربيع الآخر 1279و 18 أيلول 1278/ 29 نوفمبر 1862م. العبد عزت" (B.O.A. A.MKT.MHM.243/78-1).

بناءً على ما سبق طرحه توجد وثيقة بالمركز الليبي للدراسات التاريخية مؤرخة في 3 صفر 1317 و20 مايس 1315/ 12 يونيو 1866م توضح قيام قبائل الشاطئ الذين أُرسلوا لرفع راية علم الدولة العثمانية في مملحة كاوار، والقضاء على التبو الذين هاجموا القوافل الطرابلسية القادمة من السودان، والوثيقة تذكر تفاصيل هذا الصراع بينهم وبين الطوارق –التوارق– أيضًا (شعبة الوثائق والمخطوطات، وثيقة رقم 180)؛ ووثيقة من الأرشيف العثماني عبارة عن خريطة جغرافية توضح سنجق فزان ومناطقه وطرق القوافل فضلاً عن أهم القبائل به (B.O.A. HRT0662.).

الخاتمة:

ختامًا قدمت دراسة لواء فزان ودوره الاقتصادي في ولاية طرابلس الغرب 1835– 1911م، وفق محاورها الرئيسة نتاجًا بين الواقع والتاريخ المُعاش آنذاك لفهم تحديات الحكم والسياسة في تاريخ ولاية طرابلس الغرب، فلقد واجهت الدولة العثمانية عديد التحديات المختلفة، وكان التحديثُ الأوروبي ذا أثرٍ كبيرٍ عالميًّا، وقد انعكس بدوره على المجتمع العثماني بمختلف مكوناته، فسعت الدولة العثمانية إلى ضرورة القيام بإصلاحات جمَّة، لمواكبة ذلك التطور والانفتاح، فنتج عنها ظهور حركة التنظيمات الخيرية، وشهدت تطورًا ملحوظًا في جميع الجوانب الحضارية فيها وفي ولاياتها التي تحت سيطرتها، ففرضت الدولة العثمانية نظاماً مركزياً للتحكم مباشرةً في ولايات شمال أفريقيا ومن ضمنها ولاية طرابلس الغرب بموجب قانون الولايات 1864م، وبناءً على ما سبق، وتحقيقًا أهداف الدراسة التي تمَّ تسليط الضوء عليها في متنها، نستنتج الآتي:

تميز لواء فزان بأهميته الاستراتيجية والاقتصادية وفق ما وثقته الوثائق من موقع جغرافي مهم، ونشاط تاريخي تجاري، خاصة تجارة القوافل وربطها مع طرق أقضية الساحل، مما نتج عنه ازدهار النشاط الاقتصادي بمختلف ركائزه، مما زاد من دوره الثقافي مع مناطق الجوار لمرور قوافل الحُجاج عبرها.

اهتمام الدولة العثمانية بلواء فزان لوجود أهم معدن فيها ألا وهو الملح الصخري، وذلك لاستثمار إنتاجه بأقل التكاليف، وقطع السُبل أمام الدول الأوروبية التي احتلت دول الجوار الجزائر وتونس.

خريطة عثمانية توضح سنجق فزان وأهم أقضيته وطرق تجارته وقبائله في العهد العثماني الثاني

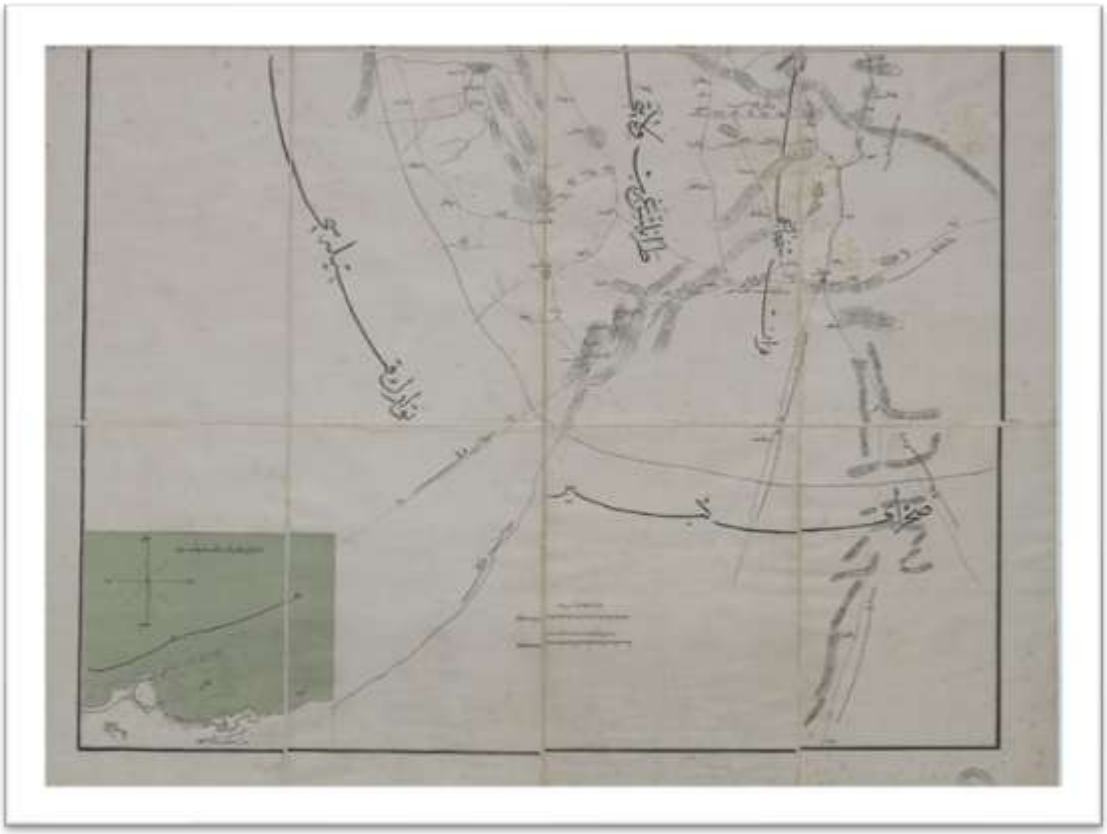

المصدر: الأرشيف العثماني B.O.A. HRT0662

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً– المصادر:

[1] الوثائق غير المنشورة:

أ/ الأرشيف العثماني ،BaŞkanliĞi Osmanli ArŞivi ، رمزه (B.O.A) :

- B.O.A. A.MKT.MHM.243/78-1
- B.O.A. A.MKT.MHM.243/78-2
- B.O.A. A.MKT.MHM.243/78-3
- B.O.A. A.MKT.MHM.243/78-6
- B.O.A. A.MKT.MHM.564/76-1
- B.O.A.A.MKT.MHM.564/76-1
- B.O.A. HRT0662
- B.O.A. HRT.00662

ب/ المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية:

- شعبة الوثائق والمخطوطات، وثيقة رقم 180.
- ملف التجارة. طرابلس.

[2] الوثائق المنشورة:

- سالنامة ولايت طرابلس غرب1301هـ، دفعة 10. مطبعة سندة- أولمنشدر.
- سالنامة ولايت طرابلس غرب 1305هـ، دفعة12. طبع وتمثيل أولمنشدر.

[3] المصادر المطبوعة:

- الدستور. (د.ت). الدستور.نوفل افندي نعمة الله نوفل. مراجعة: خليل أفندي الحوري. المجلد *الأول*- المجلد الثاني.طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة السزرية- بيروت.
- [11] الزاوي، الطاهر أحمد. 1970م. *ولاة طرابلس منذ الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي*. دار الفتح- بيروت.
- [8] كاكيا، انتوني جوزيف. 1946م. ليبيا في العهد العثماني الثاني. عربه: يوسف حسن العسلي. دار إحياء الكتب العربية- طرابلس الغرب.
- Ömer Subhi .(2020) .Trablusgarp Ve Bingazi ile Büyük Sahrâ Ve Sudan .istanbul: Bilge KülTür Sanat Yayin Dağitim San. Ve Tic.Ltd Şti .çevik Matbaacilik.

ثانيًا– المراجع:

[1] جعفر، أسماء علي. 2008م. الحياة الاقتصادية في مصراته في العهد العثماني الثاني 1835-1911م. رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الآداب- جامعة7أكتوبر سابقاً/ جامعة مصراته.

[2] خليفة، علي عبد السلام عبدالله. 2022م. أوضاع فزان الاقتصادية زمن الإدارة العسكرية الفرنسية 1943- 1951م. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*، المجلد الواحد والعشرون، العددالأول، ص 144.

[3] صابان، سهيل. 2000م. *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية*. مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات.الرياض- مكتبة الملك فهد الوطنية.

[4] صالح، سعداوي صالح. 2016م. *مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور*. دار الملك عبد العزيز- الرياض، المجلد الثاني.

[5] فرج، أحمد رجب. 2021م. مدينة غات الليبية بين الأطماع الفرنسية والسيطرة العثمانية 1860-1900م. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*، المجلد20، العدد3, ص 85-86.

[6] الأحول، خليفة محمد سالم. 1988. تقرير وثائقي عن أهم المصادر الليبية بالأرشيف القومي التونسي. *مجلة الوثائق والمخطوطات*، العددالثالث، السنة الثالثة. منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي- طرابلس.